article55egypt

نشرة بالانتهاكات التي تم رصدها من قبل منظمات تحالف «المادة 55» بالسجون ومقار الاحتجاز في مصر خلال المدة من 1 سبتمبر حتى 30سبتمبر 2024

COMMITTEE FOR JUSTICE

SHR

الشبكة المصرية لحقوق الانسان
Egyptian Network For Human Rights ENHR

Arab Foundation for civil and political rights
Nedal

المادة (55) من الدستور المصري: «كل من يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته؛ تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، ولا يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا، ولا يكون حجزه أو حبسه إلا في أماكن مخصصة لذلك لائقة إنسانيًا وصحيًا...».

مستجدات الواقع المصري في سبتمبر 2024

اتسمت الأوضاع السياسية والقانونية بمصر خلال شهر سبتمبر 2024، بنشوء مرحلة حرجة تعكس تصاعد التوترات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن التوترات الإقليمية ومخاطر تصاعد الحرب في المنطقة بعدما أعلنت (إسرائيل) بدء عملياتها العسكرية في لبنان، وتتزايد المخاوف حول أوضاع حقوق الإنسان داخل السجون المصرية، في ظل استمرار الاحتجاجات الاجتماعية والقمع الأمني، واستمرار الاعتقالات المستمرة للمعارضين السياسيين، وتزايد معدلات الحبس الاحتياطي المتدة، مرورًا بتدهور الأوضاع داخل السجون وأماكن الاحتجاز، حتى بلغت مستويات تنذر بأزمة إنسانية وحقوقية متفاقمة.

وكانت نهاية أغسطس، شهدت القبض على 8 من العمال والعاملات على خلفية مشاركتهم في إضراب مصانع «وبريات سمنود»؛ للمطالبة بتطبيق الحد الأدنى للأجور، وتعرضوا للاختفاء القسري لمدة أربعة أيام قبل عرضهم على النيابة؛ التي قررت إخلاء سبيل سبعة من العمال بعد دفع كفالة، مع استمرار حبس هشام البنا، العامل النقابي، ما يعكس استمرار التضييق على حقوق العمال والنقابيين في التعبير عن مطالبهم، فضلاً عن استمرار الترهيب الأمني والاستدعاءات المتكررة للعاملين والعاملات إلي مقار الأمن الوطني، ما دفعهم إلى إنهاء إضرابهم في 20 سبتمبر، بعد انهيار 4 عاملات ونقلهن للمستشفى بسبب الضغط عليهن لكسر الإضراب.

كما رصدت مصادر صحفية وحقوقية واقعة وفاة غامضة لشاب يُدعي ضياء الشامي، من شرفة شقته بالدور التاسع بمنطقة فيصل بالجيزة، واتهام أسرته لقوة أمنية من قسم شرطة قصر النيل تضم ضابطًا وأمين شرطة بالتسبب في وفاته إثر تعذيبه وترهيبه أثناء استجوابهم له في شقته، وبعد إعلان نيابة قسم شرطة الهرم بالجيزة بدء التحقيق في الواقعة، أصدرت وزارة الداخلية بيانًا على لسان مصدر أمني مجهول ينفي تورط الداخلية في قتل «ضياء»، وأن الواقعة كما جرت هي أنه «حال قيام قوة أمنية بتنفيذ قرار النيابة العامة بضبط وإحضار أحد الأشخاص، مقيم بدائرة قسم شرطة الأهرام بالجيزة، متهم في قضية نصب، قفز من نافذة مسكنه بمجرد علمه بوصول القوة فسقط أرضًا بالشارع، ما أدى إلى وفاته»، وذلك رغم تأكيد أسرة الضحية بقاء القوة في الشقة قبل الوفاة بثلاث ساعات كاملة.

خلال الشهر أيضًا، وقعت اشتباكات بين أهالي جزيرة الوراق النيلية وقوات الأمن الموجودة في الجزيرة، وذلك بعد تجمع الأهالي قرب الكمين الشرطي في الجزيرة احتجاجًا على اعتداء أحد الضباط بالضرب على ثلاثة من أبناء الوراق، واستخدمت قوات الأمن طلقات الخرطوش وقنابل الغاز المسيل للدموع على الأهالي وأصيب بعضهم برش الخرطوش واختناقات، إلى جانب بعض الجروح والسحجات، واستخدم الأهالي الحجارة للرد على تلك الاعتداءات.

من ناحية أخرى، جاءت مناقشات مشروع قانون الإجراءات الجنائية الجديد لتزيد من مخاوف الحقوقيين والصحفيين والمحامين؛ نظرًا لأهمية القانون الذي يصفه الخبراء بالدستور الثاني للبلاد وأساس البنية التحتية لمرفق العدالة الجنائية، وقادت نقابتي الصحفيين والمحامين الحراك المعارض لتمرير مشروع القانون الذي أعدته اللجنة التشريعية لمجلس النواب؛ لما فيه من إهدار حقوق الدفاع والمحامين لصالح النيابة والقضاء والمواد التي تشكل حظرًا مقننًا على العمل الصحفي والنشر، وأصدرت اللجنة التشريعية بمجلس النواب بيانًا يهاجم رافضي المشروع - على رأسهم نقيب الصحفيين المصريين، خالد البلشي-، قائلة إنها «لن تقف مكتوفة الأيدي أمام ادعاءات مغرضة تهدف إلى إرباك الرأي العام وزعزعة الثقة في مؤسسات الدولة، حتى لو صدرت من أناس يستترون خلف جدار حرية الرأي».1

1 لمزيد من المعلومات والآراء القانونية عن مشروع قانون الإجراءات الجنائية الجديد: https://www.cfjustice.org/ar/%d9%85%d8%b5%d8%b1-%d9%84%d8%ac%d9%86%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%af%d8%a7%d9%84%d8%a9-%d8%aa%d9%86%d8%b4%d8%b1-%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d9%8b%d8%a7-%d8%b9%d9%86-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88/.

وعلى الصعيد الدولي، قررت الولايات المتحدة الأمريكية، للمرة الأولى منذ عام 2020، منح مصر مبلغ المعونة العسكرية المقررة سنويًا كاملاً بدون حجب جزء منه بسبب الانتهاكات الحقوقية، وذلك اعتمادًا على وساطة مصر التي لم تكلل بنجاح حتى الآن في الوصول لاتفاقية وقف لإطلاق النار في غزة، ووسط أحاديث لرئيس الوزراء (الإسرائيلي)، بنيامين نتنياهو، عن عدم استعداده للتخلي عن احتلال محور فيلادلفيا قائلاً: «لقد حرصنا على ألا يدخل دبّوس إلى غزة من جانبنا؛ لكنهم سلحوا أنفسهم عبر محور فيلادلفيا ومصر».

كذلك دعت 34 منظمة حقوقية مصرية ودولية إلى إسقاط التهم الموجهة إلى الصحفيين المحتجزين في مصر والإفراج عنهم، كما سلطت الضوء على حالات التعذيب والانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها هؤلاء داخل السجون. كما تضمنت مطالب المنظمات وقف استهداف عائلات الصحفيين ونشطاء المجتمع المدني، وإنهاء سياسة حجب المواقع الإخبارية، وأعلنت شركة «سندافين» التي تستعين بها الحكومة المصرية في حجب المواقع الإلكترونية، عن انسحابها من التعامل مع مصر بحلول مارس 2025، ضمن عملية انسحاب موسعة من الدول الديكتاتورية.

وفيما يخص مستجدات الأحكام القضائية، أصدرت دائرة الإرهاب الثالثة بمحكمة جنايات القاهرة، قرارًا برفض الطلبات المقدمة من مدير "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية"، حسام بهجت، ورئيسة مجلس أمناء "مؤسسة قضايا المرأة المصرية"، عزة سليمان، ومدير "مركز هشام مبارك للقانون"، مصطفى الحسن، بشأن رفع المنع من التصرف في أموالهم وممتلكاتهم، علي خلفية قضية التمويل الأجنبي والتي انتهت بحفظ التحقيقات منذ مارس 2024.

كما أصدرت الدائرة الثالثة بمحكمة الجنايات، أحكامًا بالإعدام شنقًا على اثنين من المتهمين في القضية رقم 31369 لسنة 2023 جنايات المرج، المعروفة إعلاميًا بـ "خلية تفجير كنيسة النعمة الأولى بالمرج"، وبالسجن المؤبد علي اثنين آخرين، وبالسجن المشدد لمدة عشر سنوات على أربعة متهمين آخرين، وحُكم على ستة متهمات بالسجن المشدد لمدة خمس سنوات، وإدراج جميع المتهمين على قوائم الإرهاب والكيانات الإرهابية.

موجز بيانات رصد تحالف المادة 55 للانتهاكات داخل مقار الاحتجاز المصرية سبتمبر 2024

رصدت منظمات تحالف «المادة 55» داخل السجون ومقار الاحتجاز الأخرى في مصر خلال شهر سبتمبر 2024 الانتهاكات التالية:

رصدنا خلال الشهر وفاة 4 محتجزين داخل السجون ومقار الاحتجاز المصرية المختلفة، توفي اثنين منهم في قسم شرطة بلبيس بمحافظة الشرقية، يوم 2 سبتمبر، وهما؛ عبد الله صيام إبراهيم صيام، والذي توفي جراء التعذيب الشديد والضرب المبرح له، فضلاً عن حرمانه من الرعاية الصحية ودواء الكبد الضروري له، والتعنت في رفض نقله إلى المستشفى على الرغم من تأخر حالته الصحية، والضحية الثانية هو، سعيد العجرودي، والذي تم أيضًا حرمانه من الرعاية الصحية والعلاج عقب الكشف عن إصابته بمرض نقص المناعة (الإيدز).

كذلك رصدنا أيضًا يوم 4 سبتمبر، وفاة المستشار سامي محمود علي عبد الرحيم، رئيس محكمة جنايات بورسعيد السابق، والمحكوم عليه بالسجن 15 عامًا، والمحبوس بمركز بدر للإصلاح والتأهيل؛ نتيجة لتدهور حالته الصحية بسبب مرضه. كما توفي طارق أبو العزم، الرائد السابق بالقوات المسلحة، والمحتجز على ذمة قضية سياسية، جراء التعذيب البدني والنفسي والانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها طوال مدة احتجازه منذ عام 2012، و ظروف الاحتجاز المزرية، ما أدى لإصابته بارتفاع في درجة الحرارة ودخوله في غيبوبة كاملة قبل وفاته بأيام دون علاجه أو نقله للمستشفى.

وعلي صعيد الأوضاع السيئة للاحتجاز، رصدت منظمات التحالف استغاثة أسرة السجين محمد نجم علي محمد بدر، المحتجز في سجن جمصة شديد الحراسة 4، لتعرضه لاعتداءات جسدية ونفسية متكررة على يد نائب مأمور السجن، الضابط محمد الهادي، ومسؤول السجن ومعاونيهم، كان لها بالغ الأثر على سلامته الجسدية والنفسية؛ ما دفعه إلى محاولة إيذاء نفسه عدة مرات، منها محاولة حرق ذراعه وكسر قدمه في محاولة يائسة للهروب من الاضطهاد الذي يلاحقه.

كما رصدنا استغاثة ذوي إسماعيل علاء عبد العظيم توفيق، المحتجز في ليمان المنيا، والذي تم عزله في الحبس الانفرادي بعد تدهور حالته الصحية نتيجة إصابته بمرض الدرن (السل) أثناء وجوده في محبسه، وقامت إدارة السجن بعزله بدلاً من نقله إلى مستشفى متخصص لتلقي العلاج وهو ما يهدد حياته بشكل مباشر، واشتكي «إسماعيل» لأسرته خلال آخر زيارة قاموا بها أن هناك العديد من المصابين غيره لا يتلقون أي رعاية صحية مثله.

وورد لمنظمات التحالف معلومات حول انتهاكات جسيمة تحدث في سجن برج العرب، على يد ضابط الأمن الوطني به، واسمه الحركي «حمزة المصري»، بحق المحتجزين السياسيين، حيث قام بتغريب عشرات المحتجزين بشكل تعسفي، وأودع آخرين في زنازين التأديب دون أسباب واضحة أو قانونية، فضلاً عن قطع التيار الكهربائي عن الزنازين، ومداهمتها وتجريد المحتجزين من أغراضهم الشخصية، بما في ذلك الغذاء والعلاج والفرُش التي ينامون عليها، هذه الاجراءات أدت إلى دخول عدد من السجناء في حالات اختناق جراء انقطاع التيار الكهربائي، وأقدم البعض على محاولة الانتحار، وأضرب آخرون عن الطعام قبل أن يجبرهم الضابط بإنهاء الإضراب بالقوة.

أيضًا رصدنا بدء نيابة سيدي جابر، في 10 سبتمبر، التحقيقات في واقعة تعذيب والاعتداء الجنسي على السجين، ربيع سعيد حسن محمد نصر، المحبوس على ذمة قضية جنائية في حجز قسم شرطة سيدي جابر، والذي سبق وقدم بلاغًا للنيابة بعد تعرضه للتعذيب بالضرب والصعق والاغتصاب على يد أفراد من قوة قسم شرطة سيدي جابر؛ بهدف إجباره على العمل معهم كمرشد للإبلاغ عن زملائه في غرفة الحجز. كما رصدنا تعرضه ضغوط لإجباره على التنازل عن البلاغ ووضعه في الحجز الانفرادي بالقسم بعد عودته من جلسة النيابة.

خلال الشهر أيضًا، رصدنا إعلان نجل السياسي ورئيس حزب مصر القوية، عبد المنعم أبو الفتوح، أن والده رفض حضور الزيارة المقررة في "الكابينة الزجاجية" بسجن بدر المحتجز به حاليًا، مطالبًا بزيارة طبيعية، واصفًا الكابينة بـ «المقبرة الزجاجية» بسبب ارتفاع درجات الحرارة بها وعدم وجود أي وسيلة تهوية أو حتى مروحة، فضلاً عن حرمانه وأسرته من التواصل المباشر لخمس سنوات.

وأخيرًا؛ رصدت منظمات التحالف رفض وزارة الداخلية ومصلحة السجون - للمرة الثانية-، طلب المترجمة والمدافعة عن حقوق الإنسان، مروة عرفة، المحتجزة احتياطيًا منذ أبريل 2020، لأداء امتحانات الدراسات العليا في دبلوم القانون العام، بعد أن تقدمت أسرتها بطلب للنيابة لتمكينها من دخول الامتحانات هذا العام، ولكن رفضت مصلحة السجون تنفيذ الطلب بحجة وجود قرار بوقف امتحانات الدراسات العليا للمحتجزين.

ولكل ما سبق، ترى المنظمات في تحالف «المادة 55»، أن الأوضاع داخل السجون ومقار الاحتجاز ليست بمستغربة، ولا تخرج عن الإطار العام لتعامل السلطات المصرية مع ملف المحتجزين – خاصة السياسيين منهم –، فالأمر ممنهج وليس مجرد خروقات فردية كما تروج له وزارة الداخلية المصرية.

كما أن سياسة الإفلات من العقاب التي تتعامل بها السلطات المصرية مع منتهكي حقوق الإنسان داخل مقار الاحتجاز لديها، هي التي شجعت وغذت تلك الممارسات وعملت على انتشارها، حتى صارت منهج عمل لدى مصلحة السجون المصرية؛ فلم نر أي قيادة أو مسؤول تم عقابه أو حتى تعنيفه رغم الانتهاكات الثابتة والموثقة التي قد تكون خرجت عنه.

لذا؛ تؤكد المنظمات في تحالف «المادة 55» أن تلك الممارسات التي تتم بداخل سجون ومقار الاحتجاز داخل مصر، تثير مخاوف جدية حول مصير المحتجزين، خصوصًا بعد ازدياد أعداد حالات الوفاة داخل مقار الاحتجاز في الفترة الأخيرة، وتردي الأحوال المعيشية بداخلها.

لذا؛ تطالب المنظمات في تحالف «المادة 55» بفتح تحقيق بخصوص تلك الانتهاكات، ومحاسبة المسؤولين عنها وفقًا لصحيح القانون المصري والدولي، مع تطبيق قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ولائحة السجون المصرية والتوقف عن مخالفتهما، وتوفير سبل المعيشة التي تليق بإنسانية المحتجزين.

تحالف المادة 55 https://www.facebook.com/Article55egypt

article55egypt

تحالف المادة 55

لجنة العدالة - الشهاب لحقوق الإنسان - الشبكة المصرية لحقوق الإنسان - المؤسسة العربية للحقوق المدنية والسياسية- نضال

COMMITTEE FOR JUSTICE

SHR

الشبكة المصرية لحقوق الانسان
Egyptian Network For Human Rights ENHR

Arab Foundation for civil and political rights
Nedal